الأمية مشكلة تبحث عن حل

الأمية إحدى المعضلات والمشكلات الأساسية التي تواجه التنمية والتطور في المجتمع باعتبارها إرثا ثقيلا لمخلفات وتراكمات سنوات سابقة .. حيث أصبحت ظاهرة من أخطر وأعقد ظواهر التخلف الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في بلادنا..

وبالرغم من الجهود التي تبذل في مكافحة الأمية، والحد من انتشارها وإنشاء جهاز خاص لمحو الأمية وتعليم الكبار.. إلا أن نسبة الأمية لدينا من أعلى النسب المرتفعة في مجتمعات المعمورة.. إذ تشير الإحصائيات الصادرة عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم إلى أن عدد الأميين في المجتمع تبلغ أربعة ملايين شخص فيما تقول إحصائيات مسح الفقر التي تمت في عام ١٩٩٩م أن العدد يتجاوز ٤,٨ ملايين شخص بقليل.. فظاعة حجم الأرقام المعلنة تدفعنا كل فترة للتساؤل حول حجم المشكلة وآثارها على المجتمع .. ولماذا تضخمت نسبة الأمية في اليمن رغم القوانين التي تؤكد على التعليم الإلزامي؟

ثم نتساءل مرة أخرى عن دور المؤسسات والمنظمات الجماهيرية والأحزاب السياسية للقضاء على هذه الآفة المدمرة لعصب الحياة والتنمية..

حصيلة متواضعة.. ولابد من تحريك الوتيرة الحالية

تحقيق/ عبد الحكيم الجبري

- تشير دراسات ميدانية وأبحاث علمية إلى أن العدد المطلق للأميين في الفئة العمرية (١٥) فأكثر قد ناهز ٥,٨ مليون، يمثلون ٦٢,٧٪ من السكان في تلك الفئة، وتتفاوت هذه النسبة بين الحضر والريف (٤٠,٥٪، ٧٠,٨٪) وبين الإناث والذكور (٨٢,٨٪، ٤٣,١٪) وترتفع أكثر بين إناث الريف لتصل إلى حوالي ٩٠,٥٪.

روافد الأمية

- قد تبدو صورة هذا الواقع في جوانبه الإحصائية - طاغية في تفاؤلها، لو أن الأمر، يتوقف عند هذا الحد، فقط ... فالدراسات الميدانية تشير إلى أن هناك إعدادا كبيرة من الأطفال خارج المدرسة، ومحرومون من التعليم... حيث بلغ عدد الأطفال " ذكوراً وإناثاً" خارج التعليم الأساسي في العام الدراسي ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م في حدود مليوني طالب وطالبة .. وهذا يوضح بأن عوامل عديدة تؤثر تأثيراً كبيراً على حياة الأسرة في تعليم أبنائها وإلحاقهم بالمدارس.

حجم المكافحة

- يقول نائب رئيس جهاز محو الأمية محمد المضواحي أن مشكلة الأمية تعتبر واحدة من أهم عقبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعنا، خصوصاً أنها تصيب بالدرجة الأولى قوة العمل، عمال الصناعة والزراعة والخدمات.. ويضيف: " إذا كنا نتحدث عن مجتمع تكنولوجي عصري، وإذا كنا نتحدث عن ضرورة الأخذ بأساليب تكنولوجية جديدة في الإنتاج فإن هذا يصعب تحقيقه بدون علاج جذري لمشكلة الأمية في بلادنا".

ويردف: " الجهود المبذولة لمكافحة الأمية لا توازي ١٪ من حجم المشكلة .. وانه إذا ما استمرينا على هذا الخط فقد يطول الوقت والزمن لأكثر من مائة عام.

وقال إن حيثيات المشكلة تكمن في التعليم الأساسي الذي لم يقم بواجبه إزاء المستحقين للتعليم أو من هم في سن الإلزام .. رغم التزام الدولة بتوفير التعليم الأساسي لجميع الطلبة من الجنسين ولمختلف الفئات العمرية.. ومع هذا يصل عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم أو تسربوا منه والعائدين من إلى الأمية من الذين تركوا التعليم في الصفوف الأولى (٢٠٠) ألف طالب وطالبة سنوياً.

ضعف وفشل

وعلى الرغم من وجود جهاز لمحو الأمية منذ ما يقارب ١٥ سنة إلا انه يلاحظ تراكم المشكلة عاماً بعد آخر، إلى حد أنها أصبحت من أهم المعوقات والصعوبات التي تواجه التنمية.

- ويرجع نائب رئيس جهاز محو الأمية تراكم المشكلة لأسباب تاريخية وتعليمية أهمها ما شاع في الفترات الماضية من ضعف بنية النظام التعليمي وعجزه عن استيعاب جميع من هم في سن الالزام .. فضلاً عن ضعف وفشل حملات وجهود محو الأمية في الماضي بسبب سوء التخطيط وضعف التمويل وعدم المشاركة الشعبية ، فجاء تاثير هذه الحملات محدوداً وحلولها جزئية في حدود إمكاناتها البشرية والمادية والفنية .. هذه الأسباب وغيرها تؤكد أن الأمية في بلادنا مشكلة عميقة الجذور وتمس قاعدة عريضة من السكان ولذلك لابد من حلول شاملة وجادة لمواجهتها.

التزايد السكاني

- واقع التزايد السكاني المستمر ساعد على تفاقم المشكلة، والواضح أيضاً أن ما ساعد على ارتفاع هذه النسبة رغم التعليم الإجباري هو نسبة تسرب غير قليلة من المدارس الأساسية بالإضافة إلى عجز المدارس عن استيعاب كل الملزمين سنة بعد أخرى، ثم تزايد إعداد المرتدين للأمية ممن غادروا المدرسة في سن مبكرة ولم يتابعوا تعليمهم.

وقد أوضحت الداسات أن الأمية تتركز في فئات معينة من السكان وأهمها النساء، والمشتغلون بالزراعة، ومن لا نشاط لهم، وصغار السن لآباء لا يعرفون قدر وأهمية التعليم .. وهذه الفئات أقل من غيرها شعوراً بفائدة التعليم .. ويصعب العمل بينهم لاستثارتهم تجاه التعليم وخاصة في مناطق الريف.

نائب رئيس جهاز محو الأمية محمد المضواحي يقول إن آثار الأمية على المجتمع كبيرة وخاصة في المناطق الريفية، لأن غالبية هؤلاء المرتدين من الإناث وخاصة في الأرياف التي لا تتوفر فيها معلمة متخصصة للبنات أو مدرسة خاصة وهذا يشكل عائقاً كبيراً أمام المجتمع.

- ويلفت إلى أن هناك استراتيجية وطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار منذ عام ١٩٩٦م حدد لها سقف زمني لخمسة وعشرين عاماً .. وحددت لها أهداف وغايات .. إلا أنها كما يقول المضواحي لم تدخل في إطار التطبيق العقلي وفق المراحل الزمنية المحددة لها .. والسبب يعود إلى انعدام التعاون المؤسساتي الحكومي والشعبي.

وأضاف :" وكأن المشكلة لا تعني سوى جهاز محو الأمية، ولا تعني أحداً غيره رغم كل المؤشرات السلبية نجد علامات وعي مشجعة تبلورت لدى المجتمع والطلب على التعليم ازداد وخاصة في اطار محو الأمية وتعليم الكبار هذه حقيقة يطرحها المضواحي .. ومع ذلك يقف جهاز محو الأمية وتعليم الكبار مشلولاً وعاجزاً عن طلب المجتمع وطلب الناس على التعليم لاسباب كثيرة اهمها انعدام الامكانيات وانعدام المعلمين وتدني اجورهم..

احتياجات المواجهة

- د. بدر سعيد الأغبري رئيس قسم الادارة والتخطيط التربوي بكلية التربية جامعة صنعاء يسوق كغيره ممن سبقه أن وزارة التربية والتعليم ممثلة في جهازها المتخصص بمحو الأمية وتعليم الكبار مشلول الحركة، وعمل الجهاز لايزال دون المستوى المطلوب .. ويرى أن القضاء على محو الأمية لا يمكن أن تقوم به جهة بذاتها .. بل لابد - في رأيه - من تضافر الجهود مع كل الجهات المعنية الرسمية والشعبية .. وقال : مواجهة الأمية والقضاء عليها يحتاج إلى قرار سياسي بتبني حملة وطنية باعتبار أن مواجهة الأمية مسؤولية كبيرة ومشكلة تنخر في جهاز الدولة، وتترك آثاراً سلبية واجتماعية واقتصادية وثقافية تؤثر في كل مجالات الحياة.

- الأغبري يعتبر القضاء على الأمية أمرا يتطلب تضافر الجهود وتعاون كل المنظمات والأجهزة المعنية، مع الاستفادة من الكوادر المتعلمة والمؤهلة من خريجي الجامعات وكليات التربية، أو من طلاب الجامعات اثناء الإجازة الصيفية من خلال توزيعهم على مختلف المحافظات وعلى معسكرات الجيش وقوات الأمن وفي المصانع والمزارع، ويسند لهؤلاء

أرقام متزايدة وإمكانيات محدودة .

□ محمد المضواحي
نائب رئيس جهاز محو الأمية

□ د/ فارس السقاف
رئيس مركز دراسات المستقبل

□د/ بدر الأغبري
كلية التربية